

البنك المركزي العراقي

مكتب المحافظ

دراسة بعنوان :

**المعايير والقواعد الحديثة لتنظيم
العلاقة بين المصارف ومراسليها**

اعداد المستشار

وليد عيدي عبد النبي

آذار / 2017

المحتويات

رقم الصفحة	البند
1	الفهرس
2	اولاً : المقدمة
3	ثانياً : مفهوم الـ (De-risking)
4	ثالثاً : اسباب تنامي اتباع المصارف لنهج (De-risking)
5	رابعاً : اسباب انخفاض علاقات المصارف المراسلة او انهاؤها
6	خامساً : دور مجموعة العمل المالي (FATF) بخصوص الـ (De-risking)
7	سادساً : المخاطر العالية التي تم تحديدها من قبل (FATF)
9	سابعاً : مخاطر النهج الجديد الـ of De-risking the risk وتوصيات لجنة (FATF)
10	ثامناً : دور المصارف في الحد من نهج (De-risking)
13	تاسعاً : إجراءات الهيئات التنظيمية والحكومية والسلطات الرقابية للحد من نهج الـ De-risking
15	عاشراً : النهج المبني على المخاطر (Risk-based Approach)
16	احدى عشر : خصوصية وضع الدول العربية
17	اثنا عشر : النتائج والتوصيات
19	ثلاثة عشر : المصادر والمراجع

اولا : مقدمة

عانت بعض المصارف العربية في السنوات الاخيرة من الاجراءات والقيود الصارمة لبعض المصارف العالمية اتجاهها واغلاق حسابات لها في مختلف بلدان العالم وذلك بدواعي مختلفة منها متطلبات جديدة لبعض القوانين والانظمة الصادرة عن السلطات التنظيمية في هذه البلدان او اعادة تصنيف العلاقات مع المصارف في الاسواق الناشئة وفقا للمردود المحقق المبني على المخاطر المحتملة وآخرها الاجراءات التي اتخذها احد المصارف الالمانية

(كومرز بنك) التي قام بابلاغ (21) مصرف عراقي بغلق حساباتها لدية في شباط 2016 بسبب المخاطر المحتملة التي قد تواجهها هذه المصارف والناجمة عن مخاطر السمعة والتي يمكن ان تعرضه عند استمرار التعامل معها الى مخاطر عالية .

وتشير الادبيات المصرفية والقواعد التنظيمية ان هناك قواعد عمل لتنظيم العلاقة بين المصارف ومراسليها وتحدد حجم العلاقة وديمومتها عليها وهي:

1- حجم المصرف وموجوداته وتاريخ تأسيسه

اذ ترتبط العلاقة بين المصارف عادة على تاريخ تأسيسها وتركيبه موجوداتها . اذ عانت المصارف العراقية الخاصة كثيرا" وواجهت العديد من الصعوبات عند اجراءها للمفاوضات مع المصارف الاجنبية لغرض الحصول على الخطوط الائتمانية وتغطية اعتماداتها، وتوسطها لاجراء الحوالات لزيائنها بسبب الفارق الكبير بين اجمالي موجودات اي مصرف عراقي خاص وانواعها خاصة النقدية والاستثمارية منها مقارنة بنظيره الاجنبي.

2- مقدار راسمال المصرف واحتياطياته، يمثل راسمال المصرف والاحتياطيات خط الدفاع الاول

لدى المصرف ، فالكثير من المصارف العراقية والاجنبية الصغيرة الحجم لا تستطيع ان تتعامل مع المصارف العملاقة والكبيرة الحجم. واذا ما تعاملت ونظمت عقودا لتنظيم التعاون فعادة ما توصف هذه العقود بانها عقود اذعان ، وعادة ما تكون لصالح المصرف الاجنبي صاحب راس المال الكبير والاحتياطيات المتنوعة اذ ترتبط توسعات اي مصرف وشبكة فروع وخدماته براسماله واحتياطياته.

3- درجة التقدم التقني في المصرف

للتقدم التقني دور مؤثر جدا" في خلق وديمومة العلاقات المصرفية، فالمصرف الاجنبي يضع جل اهتمامه عند تخطيطه لاقامة علاقات مصرفية ، ان يكون المصرف النظير له يمتلك نظام مصرفي حديث وآمن من الاختراق وقابل للتطور ، وذلك لكونه المدخل المناسب لاجراء كافة المعاملات المصرفية المتبادلة فيما بينهما.

4- المصداقية في التعامل

تنظر المصارف الى بعضها البعض على اساس مصداقية كل منهما في الايفاء وتسديد الالتزامات المتبادلة في اوقاتها المحددة ، لان المصرف الدائن لديه التزامات خاصة بمودعيه، والتزامات اخرى تجاه الغير ومنها المجهزين ، وشركات النقل، والتامين وغيرها، فكلما كان المصرف المحلي صادقا" في تعاملاته كلما ادى ذلك الى توسيع التعامل وزيادة الثقة التي ستساعد على منح المصرف معاملة تفضيلية.

5- التزام المصرف بقانون والقوانين الدولية الاخرى وتعليمات مكافحة غسل الاموال

بالنظر لكون قانون مكافحة غسل الاموال هو الفيصل في تحديد سمعة المصرف، لذلك تولي المصارف اهتمامها الكبير بتطبيق القانون والقرارات الصادرة من الجهات الدولية المختلفة ومنها مجلس الأمن الدولي، ومنظمة الفاتف، والمينافاتف، والمنظمات المختصة المحلية، وتطلب من اي مصرف تخطط للتعامل معه تزويدها بوثيقة صادرة من السلطة الرقابية في بلده، يؤكد التزام المصرف بالقوانين المرعية ، واولها قانون مكافحة غسل الاموال لغرض تجنب المخاطر القانونية التي قد تواجهها في المستقبل .

6- المعلومات المنشورة عن المصارف في وسائل الاعلام .

تلعب وسائل الاعلام دورا" كبيرا" ومؤثرا" في تحديد واستمرار العلاقة بين المصارف الاجنبية، والمصارف المحلية فاذا ماهاجمت الصحافة ووسائل الاعلام المصارف المحلية ووجهت الاتهامات غير الموضوعية لهذه المصارف ادى ذلك الى تشويه سمعة الجهاز المصرفي المحلي، وبالتالي اضطرار المصارف الاجنبية لاتخاذ قرارها بقطع او تحديد العلاقات المصرفية

او تجديدها مع ذلك القطاع المصرفي المحلي، كما جرى اخيرا" في العراق عندما هاجمت احدى الصحف، وبعض القنوات التلفازية المصارف العراقية بدون التحري الدقيق عن حقيقة الامور ، بسبب غياب التخصص الدقيق لهذه الجهات وتصديهم الخاطئ بان الجهاز المصرفي العراقي يهرب العملات الاجنبية الى خارج العراق، ولم تبذل العناية الواجبة للتحري عن مصادر اموال زبائنها.

مما ادى باحد كبار المصارف الالمانية لقطع علاقته باكثر من واحد وعشرين مصرفا" عراقيا" خاصا" بالرغم من تدخل البنك المركزي العراقي لحثه على استمرار علاقاته مع المصارف العراقية الخاصة.

7- درجة التصنيف الائتماني للمصرف الاجنبي، والمصرف المحلي

تحرص المصارف على اقامة علاقات مصرفية رصينة مع بعضها البعض، ومن اول شروط هذه الرصانة ان تكون درجة التصنيف الائتماني لكل منهما على درجة جيد (B +) على الاقل، وهي درجة مقبولة لاي تعامل لضمان سلامة المعاملات المتبادلة مع بعضها البعض، وعلى سبيل المثال فقد حددت دائرة مراقبة الصيرفة منذ عام 2015 ان لا تقل درجة التصنيف الائتماني لاي مصرف اجنبي يتم التعامل معه من قبل اي مصرف عراقي عن (B +) او جيد. واعتبار ذلك معيارا" واجب التنفيذ. كما تشترط السلطات الرقابية الاجنبية ومجالس ادارات المصارف توفر مثل هذا المعيار ، الذي يشير الى رصانة المصرف وجودة نظام الرقابة الداخلية المستخدم لديه.

وقد ابلغت السلطات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي المصارف العاملة فيها الى التعامل مع مصارف رصينة ، خاصة فيما يتعلق بتثبيت اعتماداتها المستندية لدى مصرف (جبي موركن) وهو المصرف الامريكي الرصين ماليا" بهدف ابعاد المشاكل عنها ، وتسهيل عمليات صيرفة التجارة الخارجية التي تقوم بها.

وذلك لأن الجرائم المالية عبر الحدود واستغلال النظام المالي العالمي في عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب والقيود المفروضة من قبل بعض المؤسسات الدولية ،او بعض الدول والغرامات والعقوبات العالية التي فرضت على بعض المصارف العالمية ،ادت الى قيام

المصارف باعادة تقييم المخاطر الناشئة عن غسل الاموال وتمويل الارهاب في عملياتها من خلال اتباع عدة اساليب ومنها القضاء او الحد بشكل كبير على خطوط الاعمال والمنتجات وقطع العلاقات مع العملاء بشكل كلي (. De-risking) والتي قد لاتكون مرتكزة عادة على المخاطر الكبرى لدى المصارف مثل العملاء ذوي المخاطر العالية والاشخاص المعرضين سياسيا والاسواق الناشئة انطلاقا" من ان المصارف مسؤولة قانونا" عن زبائنهم من المصارف ، وعن زبائن زبائنهم من الافراد والشركات.

ان افتقار المؤسسات المالية خاصة الصغيرة منها الى القدرة على اجراء الممارسات الفعالة للامتثال خاصة في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب بالاضافة الى اوجه القصور في الموارد والانظمة والخبرات اللازمة لادارة العلاقة مع العملاء خاصة ذوي المخاطر العالية ادت بمجملها الى زيادة العبء الملقى على عاتق المصارف في ظل العقوبات والغرامات المفروضة عليها والملاحقات التي تؤثر بشكل كبير على ربحيتها وسمعتها وعلاقاتها مع المصارف المراسلة .

ان ضمان استمرار العلاقة مع المصارف المراسلة وتنفيذ عملياتها عبر النظام المصرفي العالمي استدعى قيام بعض المصارف العربية باتخاذ اجراءات جديدة للتعامل مع العملاء منها تشديد اجراءات التعامل مع العملاء او اغلاق او رفض فتح الحسابات لبعض العملاء والجهات بغض النظر عن مستوى مخاطرها مما كان له الاثر على استراتيجية تحقيق الشمول المالي، وساهمت في تخفيض نسبة المتعاملين مع المصارف عامة.

8- مدى توفر الوثوقية في تنفيذ الاجراءات

تنظر المصارف الأجنبية للمصارف الاقل حجما" التي تتعامل معها الى مدى أمرين مهمين أولهما هل ان المصرف الأجنبي لديه تعليمات تنفيذية منشورة على موقعه الالكتروني يلتزم بها، وثانيهما هل ان هذه التعليمات قد تم وضعها موضع التنفيذ . فمثلا" هل قام المصرف بغلق حسابات زبائنه المشكوك في تعاملاتهم، وهل رفض فتح حسابات لزبائن غير موثوق بهم وعدد هذه الحسابات وليس فقط صدور ونشر تعليمات لايتم تنفيذها.

ثانيا : مفهوم الـ (De-risking)

اصبح مصطلح الـ De-risking معروف بشكل واسع للإشارة الى السياسات التي تبنتها المصارف في ادارة المخاطر العالية والحد من التعرض لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب والفساد ومخاطر العقوبات المالية الناجمة عنها . وبشكل اكثر تحديدا الاستراتيجيات المعتمدة من قبل المصارف للحد من او خفض تعرضها للمخاطر بما يشمل الممارسات المتعلقة بانهاء علاقات العمل مع العملاء على اساس انهم ذوي مستويات غير مقبولة من المخاطر وخاصة مخاطر غسل الاموال والتي ارتفعت بشكل كبير خاصة بعد الازمة المالية العالمية في ظل زيادة التدقيق على الانشطة المشبوهة والتي يعتقد بانها تمت عبر النظام المصرفي العالمي .

إن الاجراءات الجديدة المتبعة من قبل المصارف في ادارة المخاطر الـ De-risking تتمثل بالتوقف عن فتح الحسابات او اغلاقها او تقديم الخدمات او طرح المنتجات لعميل او لقطاع معين من العملاء او لمنطقة ما على اساس انها تشكل مستوى اعلى من المخاطر بالمقارنة مع العائدات المحتملة التي تولدها وتتضمن تلك الاجراءات قيام المصارف بما يلي :

- 1- الحد من التعرض لبعض قطاعات العملاء عالية المخاطر مثل شركات الخدمات المالية (شركات تحويل الاموال) .
 - 2- اتخاذ خطوات لتجنب تركيز التعرض لنوع معين من المخاطر مثل تلك الناشئة عن العلاقة مع المصارف المراسلة .
 - 3- الحد من بعض الخدمات للعلاقات ذات المخاطر العالية مثل أنشطة التسوية النقدية .
 - 4- تقليص بعض المنتجات في بعض البلدان وقطاعات العملاء .
 - 5- ايقاف مشاركات المصرف في رؤوس اموال بعض المصارف المحلية ، او فتح فروع له منها كما حصل في العراق عندما باع مصرف (H.S.B.C) مساهمته في راس مال مصرف دار السلام العراقي ، واغلاق (60) فرعاً من فروع العاملة في عدد كبير من البلدان .
- إن العوامل الهامة التي تؤثر على اتباع نهج الـ De-risking تتمثل في عدم اليقين بشأن التعرض للمخاطر والتكاليف المتزايدة المرتبطة بالبيئة التنظيمية و تلك الناشئة عن عواقب

عدم الامتثال للمتطلبات التنظيمية، تتطلب اجراءات تصحيحية اضافية وغالبا ما تكون اكثر جذرية للحد من التعرض للمخاطر .

ثالثا : اسباب تنامي اتباع المصارف لنهج الـ De-risking

ارتفاع مخاطر الجرائم المالية خاصة مخاطر مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب دفعت المصارف الى اتباع واستخدام نهج الـ De-risking في ادارة مخاطر المصارف المراسلة هناك اسباب ومبررات عززت استخدام هذا النهج من قبل المصارف منها :

- 1- الغرامات الجزائية التي تكبدتها الكثير من المصارف الكبيرة والصغيرة في العالم والتي تصل الى مليارات الدولارات بسبب عدم التطبيق السليم لمعايير مكافحة غسل الاموال والتي ارتفعت بشكل ملحوظ في العام 2012 لتبلغ حوالي 23.5 مليار دولار وارتفعت في عام 2016 لتبلغ ما يقارب (900) مليار دولار
- 2- العقوبات والقيود المفروضة على المصارف غير الممتثلة للمعايير والممارسات والقوانين الدولية اثرت على قيامها بانشطة معينة او الحصول على الخدمات وبالتالي قدرتها على الاستمرار في خدمة عملائها بالاضافة الى احتمالية فقدانها لرخصتها المصرفية .
- 3- احجام المؤسسات المالية عن التعامل مع المصارف غير الممتثلة للمعايير والممارسات والقوانين الدولية وبالتالي فان هذه المصارف تعاني من استمرار او بناء علاقات مع المصارف المراسلة مما يحد من قدرتها على التوسع عالميا وتوسيع نطاق انشطتها بدواعي القلق من معدلات الربحية والنمو نتيجة تقييد اعمالها وقيامها بانهاء علاقاتها مع كبار العملاء بشكل كلي بالاضافة الى الخوف من الانهيار .
- 4- ارتفاع التكاليف التشغيلية لادارة حسابات العملاء ذوي المخاطر العالية وذلك من ناحية الاليات والاجراءات المشددة الواجب اتباعها خاصة الرقابية منها بالاضافة الى تطوير أنظمة مكافحة والعناية الواجبة وتدريب الموظفين الامر الذي يجعل المصارف خاصة الصغيرة منها غير قادرة على تحمل تلك التكاليف .

5- عدم رغبة المصارف خاصة الصغيرة منها التعامل مع العملاء والمنتجات والاعمال المصنفة على انها ذات مخاطر عالية خاصة الاشخاص المعرضين للمخاطر السياسية نظرا لكون طبيعتها تصنف انها مؤسسات عازفة عن تحمل المخاطر risk aversion بالاضافة الى محدودية انشطتها وقلة التعقيد في عملياتها .

6- قلق المصارف من علاقات العمل مع بعض الجهات مثل الجمعيات الخيرية والتي تعنى بتقديم الاموال اللازمة لتحسين البنى التحتية ودعم الجهود وخطط الانتعاش لبعض البلدان نتيجة لعدم تأكدها من آلية توصيل الاموال والجهات المستفيدة من الاموال الامر الذي قد يعرضها لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب وبالتالي تحجم عن قيامها في الخوض في مثل تلك العلاقات .

7- مخاطر اخرى قد تتعرض لها المصارف وتعتبر ذات اهمية مثل مخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية والقانونية .

رابعا ً : اسباب انخفاض علاقات المصارف المراسلة او انهائها

أ: فرض العقوبات الدولية على المصارف المراسلة او دول المؤسسات المالية المستفيدة من خدمات المصارف المراسلة او انها معرضة لاجراءات من قبل مجموعة FATF او اي مجموعة اخرى بشأن جوانب القصور المتعلقة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .

ب : المخاوف العديدة بشأن مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب وارتفاع قاعدة العملاء عالية المخاطر في الدولة .

ت : ارتفاع تكاليف الاحتفاظ بحسابات علاقات المصارف المراسلة في ظل ارتفاع متطلبات الامتثال المفروضة على المصارف وتقييم مدى الحاجة للاحتفاظ بتلك الحسابات .

ج : في بعض الحالات اصبحت الاعمال المصرفية المراسلة اكثر تنافسا مع وجود خدمات اضافية تقدمها و/ او انخفاض رسوم المعاملات التي تتكبدها ربما دفع ذلك بعض المصارف الى تركيز الاعمال المصرفية المراسلة مصرف او اثنين فقط .

ح : وجود المخاطرة الكلية لدى المصارف المراسلة

خ : حدوث تغييرات هيكلية في المصارف المراسلة _ الاندماج وتوحيد الاعمال (و/او اعادة تنظيم محفظة الاعمال .

د : انخفاض الربحية في خدمات / منتجات المصارف المراسلة

خامسا : دور مجموعة العمل المالي (FATF) بخصوص الـ De-risking

توسع دور المصارف في ادارة المخاطر الخاصة بالجرائم المالية حيث لم يعد مقتصرًا على التحديد والافصاح عن النشاطات المشبوهة وذلك عن طريق قيامها بتحديد العوائد من عدد محدود من الانشطة الاجرامية ولاسيما الاتجار بالمخدرات والالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية المتعلقة بتحديد هوية العملاء والابلاغ عن المعاملات او الانشطة المشبوهة الى وحدة الاستخبارات المالية الوطنية ذات الصلة الى السعي الحثيث للحد من حدوث هذه الجرائم وفقا للمبادئ التي وضعتها مجموعة العمل المالي FATF وبالتالي تعزيز سلامة القطاع المالي والمساهمة في السلم والامن العالمي حيث اصبحت المصارف مطالبة بلعب دور اكبر في مجال مكافحة غسل الاموال يتمثل فيما يلي :

1- الحد من غسل الاموال بما في ذلك مخاطر تمويل الارهاب

2- التحديد والابلاغ عن العوائد الناجمة عن السلوك الاجرامي

3- منع العوائد الاجرامية والفاسدة من ان تدخل الى النظام المالي العالمي

4- تطبيق العقوبات الاقتصادية على البلدان او الاشخاص المحظورين بما يشمل العاملون في مجال الانتشار النووي

ان تنامي اتباع المصارف للـ De-risking دفع مجموعة العمل المالي (FATF) الى جمع مزيد من الادلة والتحليل حول الـ De-risking كما انها ستقوم بعمل تنسيق شامل للأنشطة مع المجموعات الدولية الاخرى مثل مجموعة العشرين العالمية للاشتغال المالي وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ولجنة بازل للرقابة المصرفية وستواصل العمل على :

1- تعميم التقارير المختلفة بشأن المخاطر والاساليب والاتجاهات مما يتيح لمقدمي الخدمة فهم افضل لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب ذات الصلة بفئات محددة من العملاء وابتكار نهج فعال قائم على اساس المخاطر (RBA) .

2- متابعة عدد من الانشطة والمشاريع القائمة وتوفير المعلومات والتوجيه لابلغ كافة الجهات باعتماد صنع القرار على اساس المخاطر بما في ذلك العمل على النهج القائم على المخاطر لتحويل الاموال او تسعير الخدمات بالاضافة الى افضل الممارسات في مجال الرقابة والاشراف والتطبيق الفعال .

3- مواكبة التطورات في هذا المجال ومواصلة التفاعل مع جميع الجهات ذات الصلة بهذا الموضوع بما في ذلك القطاعات الاكثر تضررا المنظمين والمشرفين والمصارف .

4- تبني الارشادات والمنهجيات القائمة على اساس المخاطر في القطاع المصرفي الذي يعطي توجيهات واضحة بشأن كيفية التطبيق الصحيح للنهج القائم على اساس المخاطر لتجنب عواقب النهج المتبع De-risking حيث يتوجب على المصارف اتباع ضوابط اضافية وتوفير بدائل لمخاطر غسل الاموال التي تمكنها من متابعة العلاقات الجديدة التي يمكن ان تساعد على تحقيق اهداف نموها .

سادسا ً : المخاطر العالية التي تم تحديدها من قبل مجموعة العمل المالي (FATF) ان مجموعة العمل المالي (FATF) ترى ان اتباع نهج De-risking يكمن في انسحاب الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف المراسلة والذي يمكن ان يؤدي الى استبعاد العديد من المؤسسات المالية من الانشطة المالية الدولية لاسيما ذات المخاطر العالية و/او التي تقع في الدول عالية المخاطر وستواجه هذه المؤسسات تحديات كبيرة في العثور على مقدمي خدمات المصارف المراسلة المباشرة البديلة .

ان تبعات انخفاض العلاقة مع المصارف المراسلة الاجنبية او الحد منها سيؤثر سلبيا ً على قدرتها في الوصول الى المنتجات او الخدمات المقدمة من المصارف المراسلة مثل خدمات المقاصة والتسويات والشيكات و الخدمات الاستثمارية , خدمات التجارة المالية و الاقراض و خدمات التحويلات الدولية , كما انها ستؤدي الى عدم قدرتها الوصول الى قطاعات العملاء

مثل مشغلي الحوالات المالية المعروفة وشركات التحويلات المالية الاخرى , المصدرين الصغار والبنوك الصغيرة والمتوسطة .

ثانياً : التجارة الدولية

قامت مجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة اخرى بالتركيز على المخاطر العالية المتعلقة بالتجارة الدولية الناجمة عن سوء استخدام محتمل لعمليات التمويل في التجارة العالمية باعتبارها واحدة من الطرق التي يمكن نقل الاموال بواسطتها واخفاء مصدرها وادماجها في مشاريع اقتصادية ونتيجة قيام المصارف بتحديد تكاليف الامتثال ومخاطر عدم الامتثال وربطها مع العوائد التي يمكن تحقيقها لجأت الى اتخاذ قرارات تتعلق بانهاء العلاقات / تقليل نشاط البنوك المراسلة وعدم تقديم خدمات تجارية معينة لبعض القطاعات الاقتصادية .

ثالثاً : التأثير على شرائح معينة من العملاء (التركيز على التحويلات الدولية , والجمعيات الخيرية)

ان قطاعات العملاء الاكثر تاثرا نتيجة للاجراءات الجديدة لادارة المخاطر تشمل : خدمات الاعمال المالية (بما في ذلك شركات التحويلات المالية) و حسابات السفارات , الاشخاص المعرضين سياسيا , الجمعيات الخيرية / المنظمات غير الحكومية و الاوراق النقدية , والاعمال التجارية المتعلقة بالمقامرة , شرائح عملاء التجزئة الذين ينظر اليهم كمخاطر اعلى و/ او جنسيات معينة , وكذلك الشركات العاملة في بلدان معينة تخضع لعقوبات تمويل الارهاب او مخاوف الفساد . ونتيجة لارتفاع حجم التحويلات وخاصة للبلدان النامية وارتفاع مخاطر قنوات التحويلات دفع معظم المصارف الى الانسحاب / او تقليل التعرض في التعامل مع مصدر او بنك مراسل وقامت باجراء التعديلات على هذا القطاع لتضمن الامتثال للمعايير الصادرة بالخصوص .

ان القيمة الاجمالية للتحويلات تزايدت بشكل مطرد على مدى العقد الماضي ويقدر البنك الدولي ان التحويلات في عام 2016 وصلت الى 436 مليار دولار منها مبلغ كبير موجه للبلدان النامية وهذا يتضمن التحويلات المتأتية من حوالي 192 مليون مهاجر او 3% من سكان العالم حيث ان قرارات بعض المصارف وشركات تحويل الاموال المتخذة بالانسحاب من هذا

القطاع لم يوقف حجم التحويلات الدولية عبر البلدان كما ان بعض المصارف والشركات الاخرى قامت بأجراء تعديلات لتضمن مرور تلك التحويلات بشكل سليم .

اما فيما يخص الجمعيات الخيرية فالصراعات التي تحدث في بعض البلدان خاصة العربية منها شكلت تحديات تواجه المصارف والجمعيات الخيرية في تجهيز الاموال الخيرية الانسانية فالمصارف تكون حذرة تماما عندما يتعلق الامر بالاموال الانسانية وتتنظر بعين الجدية الى متطلبات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب والمخاوف المرتبطة واعتبارات مكافحة الفساد ومجموعة من العوامل الاخرى . وخير مثال على ذلك ان الاموال الانسانية يمكن ان تستخدم لاختفاء تحركات الاموال لدعم - بشكل مباشر او غير مباشر - النشاط الارهابي او حولت عن غير قصد من استخدامها المنشود الى غايات اخرى .وللاعتبارات القانونية والتنظيمية تلجا المصارف الى الحصول على التاكيدات على جميع الاصعدة وتخص بشكل رئيسي الجهة المستلمة للاموال والمستفيدة بشكل مباشر او غير مباشر , وطريقة نقل الاموال , والغرض من استخدام الاموال , وتقييم المخاطر الماخوذة من قبل الجهات المستفيدة والرقابة والمتابعة من قبل تلك الجهات وبالتالي فان ذلك يحد من قدرة الجمعيات الخيرية على ضمان توفير التاكيدات المطلوبة من المصارف.

ان الجدل الدائر حول مخاطر الجمعيات الخيرية اثر بشكل واضح على المصارف في الاقبال على المخاطر المصرفية من اجل انواع معينة من الجمعيات الخيرية - وخاصة تلك التي تقدم الخدمات الى مناطق النزاع او المناطق المرتبطة بالارهاب حيث تؤثر قضية الـ(De-risking) على كل من الجمعيات الخيرية الكبيرة والصغيرة ومن جميع الانواع وفي دراسة استقصائية اجرتها الجمعيات الخيرية وجدت ان عددا من المؤسسات الخيرية الاسلامية تم رفض طلبها لفتح حساب مصرفي او اغلقت حساباتها وقد بدأت المصارف تطلب من الجمعيات الخيرية ومن جميع الاحجام والانواع لتزويدهم بمزيد من المعلومات عن سياساتها بشأن تمويل مكافحة الارهاب وعقوبات الامتثال ومكافحة الرشوة والفساد .

ان المخاطر الرئيسية من الـDe-risking للجمعيات الخيرية تكمن فيما يلي:-

أ : ان سحب الخدمات المقدمة من مصرف واحد الى جمعية ما قد يؤدي بدوره الى قيام مصارف اخرى بسحب خدماتها ايضا .

ب : يعتمد القطاع الخيري كليا على الثقة من اجل دفع التبرعات اللازمة للقيام بالعمل الانساني وبالتالي فان سحب الخدمات المصرفية يوحي للجمهور بانها ليست جديرة بالثقة مما يقوض البنية التحتية للمؤسسة الخيرية بأكملها ويمكن في نهاية المطاف ان يؤدي الى اغلاقها .

اجمعت المنظمات الخيرية على ان تاثير تزايد الفحص والتدقيق من قبل في هذا الخصوص اسفر عما يلي : تاخير المساعدات الانسانية كما ادى الى تكاليف اكبر في المعاملات بسبب التأخير في ارسال الاموال الى مستحقيها في بعض المناطق واغلاق علاقات الشراكة ووقف او تقليص برامج الدعم لبعض المناطق الهشة اجتماعيا" .

سابعا ً: مخاطر النهج الجديد (The risk of De-risking) وتوصيات لجنة FATF

اتجهت العديد من السلطات الى اتباع منهجيات متعلقة بتعزيز الضوابط للمؤسسات المالية لمكافحة غسل الاموال وذلك بسبب المخاوف الناجمة عن سياسات المؤسسات المالية المتبعة في ادارة المخاطر, كما اتجهت عدة مؤسسات ومجموعات دولية الى دراسة المخاوف في قيام المؤسسات المالية بالانسحاب من او تقليل تعرضهم لبعض البلدان وقطاعات العملاء والمنتجات وخطوط الاعمال والاسواق De-risking ولاشك ان مخاوف تلك المؤسسات تتمثل في : التأثير السلبي في الربحية والنمو ومتطلبات السلامة الكلية واعاقة جهود لجان مكافحة غسل الاموال ومخاطر السمعة والقلق بعد الازمة المالية العالمية وتبعاتها والعقوبات المحتملة التي قد تنشأ عن مثل هذه الاجراءات وذلك بدلا من قيام تلك المؤسسات من ادارة مخاطر غسل الاموال بشكل فعال بما يشمل اعادة صياغة سياسات واجراءات العمل لتعريف وتقييم وادارة مخاطر غسل الاموال بحيث تكون شاملة ومناسبة لنشاطات المصرف .

ظهرت عدة تساؤلات بخصوص كيفية ادارة غسل الاموال بدون وضع قيود مشددة على الاعمال وهو الاسلوب المتبع من المصارف من حيث القضاء بشكل كبير على خطوط الاعمال بشكل كلي بدون الاخذ بعين الاعتبار مستويات المخاطر ومقاييس التخفيف للمخاطر والافراد وفي

قطاعات معينة مما يعيق جهود مكافحة غسل الاموال ,وعليه فقد خرجت مجموعة العمل المالي FATF بتوصيات ان مثل تلك الممارسات لا تتماشى مع معايير FATF التي تتطلب من المؤسسات المالية انهاء العلاقات مع اولئك العملاء على اساس كل حالة على حدا (Case –by–case basis) حيث ان مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب لايمكن تحقيقها بشكل كلي وهي التي تتماشى بشكل كامل مع اهداف مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب والمتعلقة بتنفيذ النهج القائم على اساس المخاطر (risk –based approach)).

وعليه خرجت مجموعة العمل FATF باعتبارات تتعلق بنهج De-risking وهي :

- 1- يمكن ان يؤدي هذا النهج الى ادخال المخاطر والغموض الى النظام المالي العالمي لان انهاء علاقات العملاء يمكن ان يجبر المؤسسات والاشخاص بنقل الاموال بطرق غير منتظمة او اقل تنظيما . ان نقل الاموال بطرق وقنوات منتظمة وسليمة يمكن تتبعها يسهل تنفيذ معايير مكافحة غسل الاموال /تمويل الارهاب .
- 2- ان مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب يجب ان لاتشكل عائقا لتحقيق اهداف الشمول المالي حيث ان التطبيق الجيد والفهم السليم لمعايير مكافحة غسل الاموال وقيام الدول ومؤسساتها المالية وتكاتف جهودها لتصميم معايير لمكافحة غسل يجب ان لاتشكل عائقا لتحقيق اهداف الاشتغال المالي حيث ان التطبيق الجيد والفهم السليم لمعايير مكافحة غسل الاموال وقيام الدول ومؤسساتها المالية وتكاتف جهودها لتصميم معايير غسل الاموال / تمويل الارهاب تنصب كلها نحو تحقيق اهداف الاشتغال المالي .

ثامنا : دور المصارف في الحد من نهج (De-risking)

هناك عدد كبير من المصارف متعددة الجنسيات كرسوا برامج لانهاء علاقات العملاء والمنتجات المصنفة على انها مخاطر ذات مستويات عالية باعتماد قائمة بالعملاء او المنتجات ذات المخاطر المرتفعة حيث قامت باخذ معيار الربحية كمقياس للمقارنة بالارتفاع في مخاطر غسل الاموال وفي عدة حالات يتم اتخاذ القرار بانهاء بعض علاقات العملاء مثل شركات الخدمات المالية والبنوك المراسلة الاجنبية (FCBS) والخارجية والشخصيات السياسية البارزة والمعرضة للمخاطر (FCBS)

تجارب بعض البلدان

ومن خلال الدراسات التي اجريت من قبل المشرعين البريطانيين على المصارف والتي تم التركيز فيها على علاقات المصارف المراسلة وانظمة المدفوعات والحوالات والاشخاص المعرضين سياسيا تم تلخيص ثلاث نتائج في سلوك المصارف اتجاه مكافحة غسل الاموال و (De-risking) وهي كما يلي :

- 1- حوالي ثلث المصارف على استعداد لقبول مستويات عالية جدا من مخاطر غسل الاموال اذا كانت المخاطر التنظيمية والسمعة مقبولة الى حد ما .
 - 2- حوالي نصف المصارف فشلت في تطبيق معايير تصنيف وتقييم المخاطر وبالتالي فشلت في الحصول على المعلومات وتحديد العملاء ذوي المخاطر العالية وبالتالي المراجعة بعد ذلك .
 - 3- اطر العمل لتقييم وتحديد مخاطر مكافحة غسل الاموال لبعض المصارف لم تكن قوية وبالتالي ستواجه صعوبة في تطبيق العناية الواجبة لتحديد وتصنيف العملاء وفقا للمخاطر .
- ان التطبيق الفعال لقاعدة اعرف عميلك والاجراءات الرقابية المستمرة تبقى الطرق الاكثر فعالية لضمان مكافحة غسل الاموال بشكل قوي وعليه على المصارف اتخاذ الاجراءات اللازمة للتطبيق الفعال لما يلي :

أ: التطبيق السليم لقاعدة اعرف عميلك وحفظ السجلات : وحسب ماورد من المشرعين الرئيسيين حول العالم ان ضوابط اعرف عميلك الفعالة لاتزال الرادع الاكثر فعالية لمكافحة غسل الاموال والجرائم المالية ووفقا للجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) وورد ان المشرفين في جميع انحاء العالم وباستمرار يدركون اهمية ضمان ان مصارفهم لديها ضوابط واجراءات كافية بحيث يتمكنوا من معرفة العملاء الذين يتعاملون معهم فبدون تنفيذ اجراءات العناية الواجبة يمكن ان تكون المصارف عرضة للمخاطر التشغيلية والقانونية والسمعة والتي يمكن ان تؤدي الى تكلفة مالية كبيرة عليها .

ب : اعداد اطار لمراقبة (De-risking) : بحيث يشمل برنامج منفصل يركز على تعزيز تقييم المخاطر وقاعدة اعرف عميلك وضوابط المتابعة الدورية اللاحقة .

فيما يخص الحسابات عالية المخاطر وفقا لمتطلبات بازل للرقابة المصرفية على المصارف القيام بما يلي :

— يجب على المصارف ضمان ان لديها نظم معلومات ادارية كافية لتزويد مدراء ومسؤولي الامتثال بالمعلومات اللازمة في الوقت المناسب لتحديد وتحليل ومراقبة حسابات العملاء عالية المخاطر بشكل فعال بما يشمل انواع التقارير التي قد تكون مطلوبة مثل تقارير الحسابات المفقودة ووثائق فتح الحساب والمعاملات التي تصنف على انها غير مفيدة في المصرف .

— الادارة العليا المكلفة بالاعمال المصرفية الخاصة يجب ان تعرف الظروف الخاصة لعملاء المصرف عاليين المخاطر وتكون في حالة تاهب لمصادر معلومات الاطراف الاخرى فالمعاملات الهامة لهؤلاء العملاء يجب ان تتم الموافقة عليها من قبل الادارة العليا .

— على المصارف وضع سياسة واضحة وارشادات توجيهية داخلية واجراءات وضوابط خاصة فيما يتعلق بالعلاقات التجارية مع الاشخاص المعرضين سياسيا او مع الاشخاص والشركات الذين يرتبطون بشكل واضح مع اولئك الاشخاص وعلى اعتبار ان كل الاشخاص المعرضين سياسيا لا يتم الكشف عن هويتهم بشكل اولي فينبغي ان تؤخذ المراجعات المنتظمة للعملاء الاكثر اهمية على الاقل بشكل دوري .

— في كانون الاول من عام 2014 اجرى المركز العالمي للامن التعاوني دراسة استكشافية على هذا الاتجاه الاخير من De-risking في قطاع الخدمات المالية والغرض من هذه الدراسة هو تحديد كيف ان تعزيز اجراءات قانون مكافحة غسل الاموال / تمويل الارهاب والسياسات المتبعة تؤثر على ممارسات المصرف في الـ De-risking وبالتالي الوصول الى الخدمات المالية وخاصة للفئات الضعيفة مثل النساء والشباب والمجتمعات المهمشة الاخرى , حيث ان هذه الدراسة قدمت عرضا مفصلا ودقيقا لمدى حدوث الـ De-risking والعوامل الدافعة والتاثيرات وراء ذلك , والتاثير المحتمل على المؤسسات المتذبذبة والسكان وعليه خرجت تلك الدراسة بمجموعة من التوصيات للمؤسسات المالية وهي :

— أ. قيام المؤسسات المالية بتأسيس حسابات مصرفية بسيطة او محدودة تغطي القيمة الاجمالية للحسابات من تكرار للاستخدام وحجم للمعاملات وذلك كوسيلة لتوسيع نطاق

الشمول المالي وتخفيض تكلفة الحسابات المصرفية وتحقيق التوازن بين مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب .

ب . البحث في امكانية انشاء منظمة تجارية لاجراء العناية المهنية الواجبة وتكون بمثابة سلطة تنظيمية لشركات الخدمات المالية الممولة والمملوكة من قبل اعضائها .

ج . انشاء نظام تدقيق متفق عليه لقياس الامتثال عبر الدول من اجل تحسين ثقة المؤسسات المالية والتقليل من المخاطر .

د . التركيز على تعزيز علاقات المصارف المراسلة لخلق بيئة مصرفية متخصصة تلبي مجتمعات محددة .

هـ . النظر في انشاء هيكل رسوم للحسابات عالية المخاطر للمساعدة في تعويض تكاليف العقوبات المحتملة لعدم الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب . ممكن ان تقوم المصارف بتحميل عملاء شركات الخدمات المالية رسوم اضافية اعتمادا على نشاط الحساب .
ح - تخفيف مخاطر عدم كفاية العناية الواجبة من قبل الوكالات من خلال تنفيذ عمليات مراقبة دورية للحسابات .

تاسعا ً : اجراءات الهيئات الحكومية والتنظيمية والسلطات الرقابية للحد من نهج (De-risking)

اتجهت العديد من السلطات الى اتباع منهجيات بتعزيز الضوابط للمؤسسات المالية لمكافحة غسل الاموال وذلك بسبب المخاوف الناجمة عن سياسات المؤسسات المالية المتبعة في ادارة المخاطر الجديد للمصارف المراسلة ووفقا للدراسة المعدة من قبل المركز العالمي لالامن التعاوني التي تم ذكرها انفا تم استخلاص عدة توصيات تتعلق بالهيئات الحكومية والتنظيمية وهي على النحو التالي :

1- مواصلة الدعوة الى اتباع نهج قائم على المخاطر ياخذ بعين الاعتبار مخاطر الاستبعاد المالي وفوائد دخول الاشخاص في القطاع المالي الرسمي (الاشتمال المالي) .

- 2- استكمال النهج القائم على المخاطر من خلال وضع مبادئ توجيهية قائمة على قواعد واضحة للقطاعات الاقتصادية والمناطق الإقليمية لتوفير الوضوح بشأن متطلبات مكافحة غسل الأموال / تمويل الارهاب .
- 3- تشجيع البلدان على اجراء تقييم للمخاطر الدولية التي تستند الى الاطر القائمة الموضوعة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتبليغ كافة الجهات بتطوير استراتيجية النهج القائم على اساس المخاطر وتخصيص افضل مصادر لمكافحة غسل الأموال .
- 4- تشجيع توحيد متطلبات الامتثال والمنهجيات التنظيمية عبر الدول لخفض التكاليف وتسهيل الامتثال .
- 5- وضع برنامج لاصدار الشهادات المعترف بها دوليا لشركات الخدمات المالية لتحسين برامج الامتثال الموحدة وتعزيز ثقة المؤسسات المالية .
- 6- دمج الاشتغال المالي في منهجية التقييم المشترك القائمة على تقييم تاثير مكافحة غسل الأموال / وتمويل الارهاب على المجتمعات التي لاتعامل من البنوك او المجتمعات المهمشة
- 7- تعزيز أنظمة وتشريعات فعالة فيما يتعلق بمنتجات وخدمات دفع جديدة كوسيلة لتحقيق التوازن بين المخاطر والشمول المالي .
- 8- تشجيع توقيع اعلان لوس كابوس في شهر 6/2012 لمجموعة العشرين G20 بشأن الشمول المالي والالتزام ببرنامج التعلم من الاقران للاشتغال المالي لمجموعة العشرين .
- 9- انشاء وتولي دور قيادي في خلق مساحة للنقاش بين اصحاب المصلحة بشأن الاطر التنظيمية وقضايا الشمول المالي .

اما بخصوص السلطات الرقابية للمصارف فيتوجب عليها القيام بما يلي :

- 1- اعداد التعليمات المنظمة لاصول التعامل باليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ومواكبة التطورات العالمية في مجالات مكافحة غسل الأموال والعمل على ضمان ان التعليمات الموضوعة تتماشى مع المعايير والممارسات الفضلى في مجال مكافحة غسل الأموال الصادرة

عن مجموعة العمل المالي والمجموعات الاخرى مع الاخذ بعين الاعتبار مواكبة تلك التعليمات للظروف المحيطة ببلدان السلطات الرقابية .

2- ضمان ان المؤسسات المالية لديها ضوابط واجراءات كافية للتمكن من معرفة العملاء الذين يتعاملون معهم وبذل مزيدا من العناية الواجبة وتطبيق قاعدة اعرف عميلك بالشكل الامثل والتأكد من الضوابط والنظم الرقابية المتبعة بالاضافة الى تعزيز ادوار دوائر التدقيق الداخلي والامتثال .

3- التأكد من قيام المؤسسات المالية بادارة مخاطر غسل الاموال بشكل فعال يشمل صياغة سياسات واجراءات العمل المناسبة لتعريف وتقييم وإدارة مخاطر غسل الاموال بحيث تكون شاملة ومناسبة لنشاطات المصرف .

4- حث المؤسسات المالية على تبني النهج القائم على اساس المخاطر في معاملاتها بما يكفل قيامها بتحديد وقياس وإدارة المخاطر بنحو فعال ووضع تصنيفات للمخاطر تتماشى مع حجم وتعقيد عملياتها وتوسع اطار قاعدة عملاتها ومنتجاتها وحجم المخاطر التي تواجهها .

5- التأكد من التزام المؤسسات المالية بالتوصيات الخاصة بمجموعة العمل المالي FATF المتعلقة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب كذلك الالتزام بالتوجيهات والارشادات الصادرة عن لجنة بازل للاشراف والرقابة المصرفية بالخصوص .

عاشرا : النهج المبني على المخاطر (Risk-based Approach)

ينبغي على الدول تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب التي تواجهها وينبغي عليها ايضا ان تتخذ الاجراءات اللازمة لذلك بما في ذلك تعيين سلطة او تحديد الية تنسيق الاجراءات من اجل تقييم المخاطر وتوجيه الموارد وذلك بهدف ضمان خفض المخاطر على نحو فعال بناء على هذا التقييم يتوجب على الدول تطبيق منهج قائم على المخاطر لضمان تناسب تدابير منع غسل الاموال وتمويل الارهاب او تخفيفها مع المخاطر التي تم تحديدها بشكل يضمن ان يمثل هذا المنهج ركيزة اساسية لتخصيص الموارد بكفاءة عبر نظام مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وتطبيق تدابير قائمة على المخاطر بالنسبة لجميع توصيات مجموعة العمل المالي .

وحيث ان الدول تحدد وتركز على المخاطر ذات المستويات العليا فينبغي عليها ان تتأكد من ان نظام مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لديها يعالج مثل تلك المخاطر بشكل كاف وعندما تحدد الدول المخاطر ذات المستويات الدنيا فيجوز لها ان تقرر السماح بتطبيق تدابير مبسطة لبعض توصيات مجموعة العمل المالي ووفقا لشروط معينة على الدول ان تلزم المؤسسات المالية والاعمال والمهن غير المالية المحددة بتحديد مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب التي تتعرض لها وتقييمها واتخاذ تدابير فعالة لتخفيضها .

ومن خلال تنفيذ المصارف للنهج المبني على المخاطر فان تقييم المصارف للمخاطر قد لايتفق مع تقييمات المنظمين والمشرعين على الرغم من الاجراءات المناسبة المتبعة من قبل المصارف وهذا يتطلب من المصارف تغيير ممارساتها فتكلفة ادارة المخاطر العالية الخاصة بالاعمال والمنتجات والعملاء شكلت تحديا لها في ان تحتفظ بمثل الاعمال او المنتجات او قطاعات العملاء او تقوم باستبعادها لتجنب تعرضها للمخاطر .

كان الراي التنفيذي لادارة المخاطر بشكل عام هو ان بعض المخاطر يجب ان تكون مقبولة من الناحية الواقعية كاحتمال مادام يمكن ادارتها وتخفيفها حيث لم يكن من المتوقع التجنب الكلي للمخاطر حيث كان هناك اعتراف بانه من غير الممكن القضاء على جميع المخاطر ان هذا النهج لادارة المخاطر يعتبر امر غير مقبول فيما يتعلق بادارة مخاطر الجرائم المالية ان تاثير الاجراءات التنظيمية والارشادية والتوقعات التنظيمية الضمنية ادى الى نقلة نوعية في اعتبار المخاطر داخل المصرف ونتيجة لذلك فان مخاطر السمعة ومخاطر عدم الامتثال والقانونية اصبحت تلعب دورا رئيسيا في النظرة العامة للمخاطر .

احدى عشر : خصوصية وضع الدول العربية

ادراكا لمخاطر عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب في دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وحيث ان هذه المخاطر يمكن معالجتها بطريقة فعالة بالتعاون بين دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والتي تضم حكومات (14) دولة عربية انشاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) من اجل مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وتعمل على غرار مجموعة العمل المالي FATF حيث ان ما تشهده بعض الدول العربية من غياب نسبي للاستقرار السياسي والاقتصادي بالاضافة الى النزاعات والصراعات الداخلية

المستمرة التي تشهدها بعض البلدان مما استدعى ضرورة توحيد الجهود للابقاء على العلاقات الجيدة مع الاطراف الاخرى خاصة البنوك المراسلة .

اما على صعيد انظمة مكافحة غسل الاموال فتعاني معظم المؤسسات المالية العربية من ضعف البنى التحتية لاطر مكافحة غسل الاموال وبما يشمل الاليات المتبعة في العناية الواجبة للعملاء والحصول على قاعدة بيانات شاملة بالاضافة الى المتابعة اللاحقة للعميل مما يؤثر سلبا على قدرتها الاحتفاظ بالعلاقات الخارجية وخاصة المنتجات او العملاء .

ان غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي واستمرارية الصراعات المحلية والخارجية بالاضافة الى ضعف انظمة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لدى العديد من الدول / والمؤسسات والمصارف العربية فضلا عن العديد من الدول الاخرى التي تنظر الى الدول العربية على اعتبار انها مدرجة على قوائم الدول عالية المخاطر التي تصدر عن مجموعة العمل المالي (FATF) مما اثر على قدرة تلك المؤسسات / او دول تلك المؤسسات في الوصول الى المنتجات او العملاء او خدمات المصارف المراسلة او قيام عدة دول او مؤسسات مالية مراسلة بتخفيض علاقاتها مع تلك المؤسسات والمصارف العربية او قطع تلك العلاقات بشكل جزئي او كلي خوفا من المخاطر الناجمة في حال الابقاء على تلك العلاقات الخاصة العقوبات والغرامات المفروضة عليها مما قد يضع المؤسسات العربية في عزلة دولية وفي النتيجة حرمانها من التوسع والانتشار العالمي .

الاستنتاجات

- 1- فرضت العديد من القوانين على المؤسسات اخذ معيار النهج القائم على المخاطر لتحديد وتقييم مخاطر غسل الاموال ووضع نظم وضوابط كافية لادارة وتقليل هذه المخاطر فالمؤسسات التي تطبق النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الاموال تقوم بتركيز الموارد لمكافحة غسل الاموال الاكبر تاثيرا في هذ المجال .
- 2- ان النهج القائم على المخاطر يعني التركيز على المخرجات حيث يتطلب هذا النهج على المؤسسات ان يكون لديها سياسات واجراءات فيما يتعلق بالناية الواجبة العملاء (CDD) والرقابة وغيرها .
- 3- سيختلف تنفيذ وتفسير النهج القائم على المخاطر من مؤسسة الى اخرى وهذا سوف يعتمد الى حد كبير على طبيعة مخاطر غسل الاموال التي يواجهونها ونوع المنتجات التي توفرها للعملاء .
- 4- ان تطبيق النهج القائم على المخاطر عادة ما يعني ان المؤسسات سوف تحتاج الى ان تكون سباقة في السعي للحصول على معلومات بشأن اتجاهات غسل الاموال والتهديدات من المصادر الخارجية مثل فرض القوانين فضلا عن الاعتماد على خبراتهم الخاصة هذا يسمح للمؤسسات على نحو فعال بمراجعة وتنقيح استخدامهم لادوات مكافحة غسل الاموال لتتناسب مع المخاطر المحددة التي يواجهونها كاحد العناصر الرئيسية للنهج القائم على المخاطر .
- 5- وفيما يتعلق بتصنيف العملاء وفق الية تبين اختلاف فئات المخاطر ان هذه الفئات تختلف بين شركة واخرى حيث ان بعض الشركات تعين فئات مختلفة من المخاطر من خلال تحديد العملاء كفئات عالية ومتوسطة ومنخفضة وآخرون يستخدمون نظام ترقيم او تصنيف العملاء من واحد الى خمسة حيث (واحد وهو منخفض المخاطر وخمسة هو اعلى فئة للمخاطر) .
- 6- تختلف ادوات تصنيف وتقييم المخاطر بين المؤسسات المالية بناء على عدة عوامل منها الدولة وقوة الادوات التي تستخدمها لمكافحة غسل الاموال الوضع السياسي مثل الاشخاص المعرضين سياسيا وكلها تصنف على انها ذات مخاطر عالية بالاضافة الى نوع الاعمال التي يخطر العملاء بها بحيث يتم تطبيق النناية الواجبة عليهم وكذلك نوع المنتجات التي تقدمها ومدى حساسيتها للمخاطر .
- 7- القوانين السارية لاتمنح المؤسسات المالية من الدخول في علاقات مع العملاء ومع اي من انواع العملاء التي تقدم مستوى اعلى من المخاطر على العكس فان القوانين ايضا لاتحظر على المؤسسات المالية تقديم منتجات او خدمات التي قد تكون عرضة لمخاطر غسل الاموال فمتطلبات هذه القوانين توجب على المؤسسات المالية التاكيد من ان التعامل مع العملاء وتقديم المنتجات وتنفيذ الاعمال يجب ان يكون متوافق مع النهج القائم على اساس المخاطر .

التوصيات

1-تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي FATF الموجهة للدول ممثلة بالسلطات الرقابية والمؤسسات المالية واية اطراف اخرى ذات علاقة بشأن الاسس السليمة لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وكذلك التعليمات الصادرة عن مجموعة العشرين بالاضافة الى التوجيهات والارشادات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بالخصوص .

2-عقد الاجتماعات على مستوى الدول العربية والاقليم لغرض تنظيم وتطوير العلاقة بين المصارف العراقية والمصارف العربية والاجنبية في مختلف المجالات بما فيها العلاقات المالية والخدمات المتبادلة.

3- تنظيم المؤتمرات للباحث بشأن الحد من الاجراءات الجديدة في ادارة المخاطر (De-risking) للمصارف المراسلة بما يشمل استعراض التجارب لاستخلاص الحلول الممكنة والبت في امكانية اعتماد دليل نوعي لضبط الاساليب المتبعة من قبل العديد من المؤسسات في القضاء او الحد بشكل كبير على المخاطر .

4-امكانية تشكيل لجنة مشتركة بين المصارف العربية والمصارف العالمية تعنى بنقل وجهات النظر وعكس القضايا المطروحة في الدول العربية بشأن المخاطر الكلية ومخاطر غسل الاموال مع مراعاة خصوصيتها وذلك سعيا للتعاون المشترك للبحث عن الحلول المناسبة وعمل اطار عام يلبي كافة الاحتياجات بهذا الشأن .

5-استمرار العمل والتحديث الدوري للضوابط والاجراءات الكفيلة بمعرفة العملاء الذين يتم التعامل معهم وبذل مزيدا من العناية الواجبة وتطبيق قاعدة اعرف عميلك بالشكل الامثل والتأكد من الضوابط والنظم الرقابية المتبعة بالاضافة الى تعزيز ادوار دوائر التدقيق الداخلي والامتثال .

6-على السلطات الرقابية اعداد التعليمات المنظمة لاصول التعامل باليات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ومواكبة التطورات العالمية في هذا المجال والعمل على ضمان ان التعليمات الموضوعية تتماشى مع المعايير والممارسات الفضلى في مجال مكافحة غسل الاموال الصادرة عن مجموعة العمل المالي والمجموعات الاخرى مع الاخذ بعين الاعتبار مواكبة تلك التعليمات للظروف المحيطة ببلدان تلك السلطات .

7-التأكد من قيام المؤسسات المالية بادارة مخاطر غسل الاموال بشكل فعال بما يشمل صياغة سياسات واجراءات العمل مناسبة لتعريف وتقييم وادارة مخاطر غسل الاموال بحيث تكون شاملة ومناسبة لنشاطات المصرف لغرض تعزيز الثقة بالمصرف ذاته، وبالجهاز المصرفي العراقي عامة.

8- ضرورة قيام مجالس ادارات المصارف بوضع الخطط الكفيلة بتقديم الخدمات المصرفية، ضمن اطار قانون المصارف، وقانون مكافحة غسل الاموال لغرض ضمان رصانة هذه المصارف ، وبالتالي تحسين درجة تصنيفها الائتماني .

9- اعتماد المصارف للمصداقية والالتزام التام بدفع مستحقات المصارف الاجنبية في مواعيدها المحددة ، لغرض اثبات حسن النية وتوطيد العلاقات المصرفية .

10- ضرورة قيام المصارف العاملة في العراق بنشر التعليمات والقواعد المتبعة من قبل فروعها والمتعلقة بموضوع العناية الواجبة، ووضعها موضع التطبيق لان ذلك له تاثير كبير على مصداقيتها لدى المصارف المراسلة لها .

11- قيام المصارف بنشر احصائية سنوية عن عدد الحسابات التي تم غلقها من قبل كل منها بسبب شبهات ومخاطر غسل الاموال وكذلك عدد الحالات التي رفضت فتح حسابات لزبائن شديدي الخطورة في التعامل معهم .

التوصيات

1-تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي FATF الموجهة للدول ممثلة بالسلطات الرقابية والمؤسسات المالية واية اطراف اخرى ذات علاقة بشأن الاسس السليمة لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وكذلك التعليمات الصادرة عن مجموعة العشرين بالاضافة الى التوجيهات والارشادات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بالخصوص .

2-استمرار العمل والتحديث الدوري للضوابط والاجراءات الكفيلة بمعرفة العملاء الذين يتم التعامل معهم وبذل مزيدا من العناية الواجبة وتطبيق قاعدة اعرف عميلك بالشكل الامثل والتأكد من الضوابط والنظم الرقابية المتبعة بالاضافة الى تعزيز ادوار دوائر التدقيق الداخلي والامتثال .

3-على السلطات الرقابية اعداد التعليمات المنظمة لاصول التعامل باليات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ومواكبة التطورات العالمية في هذا المجال والعمل على ضمان ان التعليمات الموضوعة تتماشى مع المعايير والممارسات الفضلى في مجال مكافحة غسل الاموال الصادرة عن مجموعة العمل المالي والمجموعات الاخرى مع الاخذ بعين الاعتبار مواكبة تلك التعليمات للظروف المحيطة ببلدان تلك السلطات .

4-التأكد من قيام المؤسسات المالية بادارة مخاطر غسل الاموال بشكل فعال بما يشمل صياغة سياسات واجراءات العمل مناسبة لتعريف وتقييم وادارة مخاطر غسل الاموال بحيث تكون شاملة ومناسبة لنشاطات المصرف لغرض تعزيز الثقة بالمصرف ذاته، وبالجهاز المصرفي العراقي عامة.

5-ضرورة قيام مجالس ادارات المصارف بوضع الخطط الكفيلة بتقديم الخدمات المصرفية، ضمن اطار قانون المصارف، وقانون مكافحة غسل الاموال لغرض ضمان رصانة هذه المصارف ، وبالتالي تحسين درجة تصنيفها الائتماني .

6-اعتماد المصارف للمصادقية والالتزام التام بدفع مستحقات المصارف الاجنبية في مواعيدها المحددة ، لغرض اثبات حسن النية وتوطيد العلاقات المصرفية .

7-ضرورة قيام المصارف العاملة في العراق بنشر التعليمات والقواعد المتبعة من قبل فروعها والمتعلقة بموضوع العناية الواجبة، ووضعها موضع التطبيق لان ذلك له تاثير كبير على مصداقيتها لدى المصارف المراسلة لها .

8-قيام المصارف بنشر احصائية سنوية عن عدد الحسابات التي تم غلقها من قبل كل منها بسبب شبهات ومخاطر غسل الاموال وكذلك عدد الحالات التي رفضت فتح حسابات لزبائن شديدي الخطورة في التعامل معهم .

اسار // 2017-5-14